

Distr.: General  
17 May 2013  
Arabic  
Original: French



## رسالة مؤرخة ١٥ أيار/مايو ٢٠١٣ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أود توجيه انتباهكم إلى قرار مجلس الأمن ٨٩٩ (١٩٩٤) بشأن مسألة المواطنين العراقيين وما لهم من ممتلكات بقيت على الأراضي الكويتية في أعقاب تخطيط الحدود الدولية بين العراق والكويت. وقد قرر المجلس في هذا القرار أنه يجوز تحويل مدفوعات التعويض التي ستقدم عملاً بالترتيبات المبينة في رسالة الأمين العام المؤرخة ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩٤ (S/1994/240) إلى المواطنين العراقيين المعنيين في العراق، بغض النظر عن أحكام القرار ٦٦١ (١٩٩٠).

ويذكر أن إدارة الشؤون السياسية بالأمانة العامة للأمم المتحدة هي المكلفة بمعالجة مسألة التعويضات. وعملاً بالإجراء المقرر اتباعه والمحدد في رسالة الأمين العام المذكورة أعلاه، قدمت الكويت مساهمات إلى الصندوق المنشأ بغرض منح التعويضات، وهو الصندوق الاستئماني للمسائل المتعلقة بالحدود بين العراق والكويت. وقد تم إعداد إخطار موجه إلى المزارعين العراقيين؛ وذهب ممثل إدارة الشؤون السياسية إلى المنطقة الحدودية لإبلاغ العراقيين الذين يجوز لهم طلب تعويض بالإجراءات التي يتعين عليهم اتباعها لتقديم مطالباتهم. ونشر نص الإخطار في الصحف الكويتية. ومع أن معظم المزارعين كانوا قد أبلغوا شخصياً بمبلغ التعويضات، لم يكن لدى أي منهم في ذلك الوقت شعور بأن بإمكانهم المطالبة بها.

وقد واصلت الإدارة متابعة المسألة، ولكنها لم تتلق من السلطات العراقية آنذاك القدر اللازم من التعاون لصرف المدفوعات. وكان من المقرر أن يزور أحد ممثلي الإدارة العراق لصرف المدفوعات المستحقة للمستفيدين، ولكن الزيارة أجلت في بداية حزيران/يونيه ١٩٩٥ إلى أجل غير مسمى بناء على طلب الحكومة العراقية. وظل الإخفاق حليف محاولات الإدارة لتنظيم الطرائق العملية لصرف التعويضات حتى بعد سقوط نظام صدام حسين.



وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، أبلغت الإدارة الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة بأن المنظمة تعتزم صرف التعويضات. وأحيلت إلى البعثة الدائمة للعراق الطرائق المفصلة لتحديد المستفيدين وصرف التعويضات. وفي ٢ شباط/فبراير ٢٠٠٧، طلب من الحكومة العراقية أن تبلغ المنظمة بالكيفية التي تود بها التصرف استناداً إلى تلك الطرائق.

وفي ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٧، أبلغت البعثة الدائمة للعراق الأمانة العامة بأن مجلس الوزراء العراقي قرر تعيين فريق يتألف من أعضاء الوزارات المعنية ويرأسه ممثل لمجلس الوزراء بهدف توزيع التعويضات المقررة من صندوق الأمم المتحدة للتعويضات على المزارعين العراقيين. وطلبت البعثة الدائمة، في مذكرتها الشفويتين المؤرختين ٤ شباط/فبراير و ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٨، وباسم لجنة توزيع التعويضات على المزارعين العراقيين، إيداع المبلغ الكلي للتعويضات وفوائده في حساب صندوق تنمية العراق لدى الاحتياطي الفيدرالي بنيويورك. وجرى تبادل للرسائل بين الإدارة والبعثة الدائمة للعراق لمتابعة مسألة طرائق إتمام هذا التحويل.

وفي ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، أبلغت الإدارة حكومة الكويت بالطلب العراقي المذكور أعلاه. وبعد تبادل للرسائل مع الإدارة، أفادت البعثة الدائمة للكويت لدى الأمم المتحدة، في رسالتها المؤرخة ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٩، أن الكويت أوفت بكل ما عليها من التزامات بشأن تعويض المزارعين العراقيين وأن المسألة "باتت الآن شأنًا خالصًا للأمم المتحدة والعراق". ولم تتضمن الرسالة أي شرط أو متطلب محدد.

وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، أبلغت البعثة الدائمة للعراق الإدارة بأن الحكومة العراقية تزمع تحديث القائمة النهائية للمستفيدين. وفي ٢ أيار/مايو ٢٠١٣، أرسل إلى وزير الخارجية العراقي رسالة (انظر المرفق) يطلب فيها تحويل الأموال إلى حساب الوزارة رقم ٢ المفتوح بدولار الولايات المتحدة في مصرف رشيد.

ولما كان العراق قد طلب تحويل الأموال ولم ترد من الكويت اعتراضات، ومع الأخذ بعين الاعتبار أيضاً أحكام الفقرة ١٠ من قرار مجلس الأمن ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، فإنني أعتزم إبرام اتفاق مع الحكومة العراقية تقوم بموجبه الأمم المتحدة بتحويل الأموال الموجودة بالصندوق الاستئماني، بعد اقتطاع المصاريف الإدارية، إلى حكومة العراق، التي ستصبح مسؤولة وحدها عن تحديد المستفيدين وتحديد المبالغ المستحقة لكل منهم وصرف المدفوعات. وسيتعين على الحكومة العراقية بموجب الاتفاق أن تبلغني بانتظام عن تقدم إجراءات تحديد المستفيدين والمدفوعات وعن إنجاز العملية.

وفي ٣١ آذار/مارس ٢٠١٣، كان الرصيد المتبقي في الصندوق الاستئماني يصل إلى ١ ٤٣٨ ٧١٨ دولاراً. فإذا وافق المجلس على الإجراء المبين أعلاه، فإني سأتوقف عن ممارسة المسؤوليات التي أوكّلها إليّ مجلس الأمن. بموجب قراره ٨٩٩ (١٩٩٤) اعتباراً من وقت تحويل الأموال إلى الحكومة العراقية. وقد تشاورت الحكومتان العراقية والكويتية وهما توافقتان على النهج المبين أعلاه.

وأرجو ممتناً عرض هذه الرسالة ومرفقها على أعضاء مجلس الأمن.

(توقيع) بان كي - مون

[الأصل: بالعربية]

نود أن نبلغ معاليكم تحياتنا وتقديرنا للجهود التي بذلتموها للانتهاء من المتبقي من الملفات بين جمهورية العراق ودولة الكويت. وأود أن أبين لكم أننا بصدد الانتهاء من إعداد قوائم المستحقين للتعويضات من المزارعين العراقيين التي تأثرت مزارعهم نتيجة ترسيم الحدود بين البلدين. لذا نرجو من معاليكم بالإيعاز بتحويل المبلغ المقرر لهذا الغرض إلى حساب وزارتنا في مصرف الرشيد/فرع وزارة الخارجية/حساب البعثات رقم ٢ بالدولار الأمريكي).

أرجو أن تتقبلوا يا معالي الصديق العزيز خالص اعتباري.

(توقيع) هوشيار زيباري

وزير خارجية جمهورية العراق